

## الباب الثاني

### التمهيد

#### الفصل الأول: التعريف بالمؤلف

##### المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الحافظ، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع.<sup>١</sup> يُقال له: الضبي لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن الضبي، وأم عيسى هي متويه بنت إبراهيم بن طهمان الفقيه، لذلك يقال له الطهماني.<sup>٢</sup> والنيسابوري نسبة إلى مكان ولادته بالنيسابور، وهي مدينة بخراسان. وابن البيع لأنه اشتهر بتولي البيعة، قال السمعاني: هذه اللفظة لمن يتولى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للامتعة.<sup>٣</sup>

##### المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته

ولد الإمام يوم الإثنين ثالث ربيع الأول سنة ثلاث مائة وإحدى وعشرين (٣٢١ هـ). نشأ الإمام في بيئة العلم، فاعتنى أبوه وخاله بطلبة العلم كثيرة، فقد أدرك أبوه مسلم بن الحجاج وعبد الله بن

---

<sup>١</sup> شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، ٨٩/٩.

<sup>٢</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩٤/٩.

<sup>٣</sup> أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، الأنساب (الهند: مجلس جائزة المعارف العثمانية)، ٤٠٠/٢.

أحمد بن حنبل وروى عن ابن خزيمة وغيره<sup>٤</sup>. كان سمع الحديث وهو ابن تسع سنين، واستملى على أبي حاتم بن حبان وهو ابن ثلاث عشرة سنة. وكان الإمام يكثر السماع من أهل بلده حتى يبلغ ألف شيخ، ثم ارتحل إلى البلدان فحصل على الأسانيد العالية<sup>٥</sup>. وقرأ القرآن العظيم على أبي عبد الله محمد بن أبي منصور الصرام، وابن الإمام بنيسابور، وعلى أبي علي ابن النقار الكوفي، وأبي عيسى بكار البغدادي، وتفقه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي، وأبي الوليد حسان بن محمد<sup>٦</sup>.

الإمام صاحب التصانيف في هذا الشأن، فكثرت تصانيفه ما تبلغ ألف وخمسمائة جزء، منها: معرفة علوم الحديث، ومُستدرك الصحيحين، وتاريخ النيسابوريين، وكتاب مزكى الأخبار، والمدخل إلى علم الصحيح، وكتاب الإكليل، وفضائل الشافعي، والعلل، وفوائد الشيوخ، والأمالي، وفضائل الشافعي، وغير ذلك. وتقلد القضاء بنيسابور في سنة تسع وخمسين وثلثمائة في أيام الدولة السامانية ووزراء أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتيبي، وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع<sup>٧</sup>. وتوفي الإمام في ثامن صفر سنة أربعمائة وخمس (٤٠٥ هـ)، قال الخليل توفي سنة أربعمائة وثلث (٤٠٣ هـ)، فقال الذهبي: وهم

<sup>٤</sup> أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تاريخ النيسابور (بيروت: دار البشائر الإسلامية)، ٢٧٨، رقم: ٣٦٨.

<sup>٥</sup> شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، سير الأعلام النبلاء (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ١٦٣/١٧.

<sup>٦</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩٠/٩.

<sup>٧</sup> أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (بيروت: دار صادر)، ٢٨١/٤.

الخليل في وفاته<sup>٨</sup>. وذكر أبو موسى المدني في ترجمة الحاكم مفردة قال: كان دخل الحمام واغتسل، وخرج فقال: آه. وقبض روحه وهو متزر لم يلبس القميص بعد وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري<sup>٩</sup>.

### المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه

الإمام الحاكم ممن يكثر الشيوخ، قال الذهبي: "شيوخه الذين سمع منهم بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بالعراق وغيرها من البلدان من نحو ألف شيخ"<sup>١٠</sup>. فقد روى بنيسابور عن: أبي العباس محمد بن يعقوب النيسابوري، أبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الفقيه، علي بن حمشاذ النيسابوري، محمد بن صالح بن هانئ، أبي القاسم عبد الله بن محمد الفقيه، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفقيه البخاري، عمرو بن إسحاق بن إبراهيم السكني البخاري، أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني، أبي جعفر محمد بن محمد البغدادي.

وروى بمرو عن: أبي العباس عبد الله بن الحسين القاضي، أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي، أبي العباس القاسم بن القاسم السيارى، أبي بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، أبي بكر محمد بن أحمد بن حاتم الداربردي، أبي بكر محمد بن عبد الله بن الجراح.

<sup>٨</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩/٩٢.

<sup>٩</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩/٩٩-١٠٠.

<sup>١٠</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩/٨٩.

وروى ببخارى عن: أبي نصر أحمد بن سهل بن حمدويه الفقيه، أبي حفص عمر بن محمد الفقيه، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القاضي، أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني، أبي علي محمد بن علي الواعظ، أبي العباس أحمد بن سعيد المروزي، علي بن الحسين القاضي، أبي حفص أحمد بن أحمد الفقيه، أبي جعفر محمد بن أحمد الفقيه.

وروى بمكة عن: أبي محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي، أبي الحسن علي بن العباس الإسكندراني، أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني. وبالكوفة عن: أبي الحسين علي بن عبد الرحمن بن ماتي، أبي الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني، أبي جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني

وروى ببغداد عن: أبي محمد دعلج بن أحمد السجزي، أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي، أبي بكر أحمد بن سلمان الفقيه، أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، أبي بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي، أبي بكر أحمد بن كامل القاضي، أبي الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحنظلي، دعلج بن أحمد السجزي، أبي عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، أبي الحسن أحمد بن عثمان الآدمي

وروى عنه الدارقطني، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وعثمان بن محمد الحمي،

والزكي عبد الحميد بن أبي نصر البحيري، وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وجماعة آخريهم أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي.<sup>١١</sup>

### المبحث الرابع: عقيدته

إمام الحاكم رحمه الله جبل في علم الحديث عالم حافظ ثقة، ولكن مع فضيلته وإمامته لا يخلو عن التهمة التي اتهمه بعض الناس في عقيدته. قد درس ولازم عند الفضلاء والثقات أهل الخير السني، وتمذهب بمذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى لتأثره من بعض الشيوخ الشافعية. وقد رُمي الإمام بالتشيع بل الرفض بسبب إخراجه في المستدرک حديث الطائر "قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائر فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير... فجاء علي رضي الله عنه" وحديث "وَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ" فصحهما. فهاهنا نأتي بتفصيل الأمرين:

### أولاً: التهمة بالتشيع

سبب رمي الحاكم إلى التشيع هو إخراجه الحديثين كما تقدم بيانه. كان الخطيب البغدادي وابن طاهر المقدسي ينسبه إلى التشيع، فقالا أن الحاكم يميل إلى التشيع<sup>١٢</sup>.<sup>١٣</sup> قال الحاكم أن الحديثين صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه، فأنكرا صحتهما، وادعى الخطيب إنكار جماعة المحدثين بصحتهما، قال الخطيب البغدادي: "حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور، وكان

<sup>١١</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩/٩٠.

<sup>١٢</sup> أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، ٣/٥٠٩.

<sup>١٣</sup> شمس الدين يوسف بن قزوغلي سبط ابن الجزري، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (دمشق: دار الرسالة العالمية)، ١٨/٢٣٨.

شيخا صالحا فاضلا عالما، قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها حديث الطائر، و(من كنت مولاه فعلي مولاه) فأذكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوبوه في فعل<sup>١٤</sup>. وقال ابن طاهر المقدسي: "حديث موضوع إنما جاء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغير<sup>١٥</sup>.  
ولكن لا ينفرد الحاكم في إخرجه تلك الحديثين، فقد أخرج حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) جماعة كأحمد وابن ماجه والترمذي، وطرقه كثيرة جدا، ورووه جماعة ثقات، قال ابن حجر الهيثمي: " وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان ولا التفات لمن قدح في صحته<sup>١٦</sup>. والحديث مجمل يحتمل لفظه إلى معان، فلا يجعل إخراج الحاكم للحديث تهمته أنه شيعي. وظاهره تفضيل علي رضي الله عنه على أبي بكر وعمر وعثمان بعيد عن مراد الحاكم بإخراجه، لو كان ذلك ما كان ذكر مناقب أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم.

وأما حديث الطير، فأول الأمر كان الحاكم يقول بعدم صحته، قال أبو نعيم ابن الحداد: "سئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح<sup>١٧</sup>. ثم خرج في المستدرک، قال الذهبي: "فلعله تغير رأيه"، وتغير رأيه إنما اجتهاد منه. ولكن إخرجه للحديث ليس تعصبا لعلي، فقد دافع عنه السبكي فقال: "فتأملت مع ما في النفس من الحاكم من تخريجه حديث الطير في المستدرک وإن كان خرج أشياء

<sup>١٤</sup> الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥٠٩/٣.

<sup>١٥</sup> جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي أبو الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٠٩/١٥.

<sup>١٦</sup> أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة (لبنان: مؤسسة الرسالة)، ١٠٦/١-١٠٧.

<sup>١٧</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩٤/٩.

غير موضوعة لا تعلق لها بتشيع ولا غيره فأوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه يزيد على الميل الذي يطلب شرعا ولا أقول إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ولا إنه يفضل عليا على الشيخين بل أستبعد أن يفضله على عثمان رضي الله عنهما فأبني رأيتيه في كتابه الأربعين عقد بابا لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان واختصهم من بين الصحابة وقدم في المستدرک ذکر عثمان على علي رضي الله عنهما".<sup>١٨</sup>

### ثانيا: التهمة بالرفض

قد غلا بعض الناس في التهمة إلى أن يقول أنه رافضي. سئل أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي فقال: "ثقة في الحديث رافضي خبيث".<sup>١٩</sup> فقال الذهبي دفاعا عنه: "كلا ليس هو رافضيا، بل يتشيع".<sup>٢٠</sup>

وأبلغ الدفاع عن كل التهمة هو ما ذكره الحاكم نفسه في المستدرک: "وخير دليل على بطلان هذه التهمة ما ذكره الإمام الحاكم في كتبه، قال في المستدرک: "ذكر البيان الواضح أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب نفى من خواص أوليائه جماعة، وهجرهم، لذكرهم أبا بكر وعمر وعثمان بما ليسوا له بأهل، وسبهم غيرهم من أصحاب رسول الله حتى فارقوه وتوجهوا إلى حوراء، منهم: عبد الله بن اليشكري، وشبث بن ربعي التميمي".

<sup>١٨</sup> تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (هجر للطباعة والنشر والتوزيع)، ١٦٧/٤.

<sup>١٩</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧٤/١٧.

<sup>٢٠</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧٤/١٧.

## المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

قد اتفق أهل هذا الشأن على إمامة الحاكم، فقد بلغ الثناء عليه من الأئمة مما يصور عظم

قدره، ههنا بعض الأقوال عنه:

- ١- قال الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ".<sup>٢١</sup>
- ٢- وسئل الدارقطني أيهما أحفظ ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: "ابن البيع أتقن حفظاً".<sup>٢٢</sup>
- ٣- وقال أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ: "أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي ولم أر في جملة مشايخنا أتقى منه ولا أكثر تنقيراً فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله وإذا ورد عليه جوابه حكم به وقطع بقول".<sup>٢٣</sup>
- ٤- وقال السبكي: "كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيلاً اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره".<sup>٢٤</sup>

<sup>٢١</sup> الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥٠٩/٣.

<sup>٢٢</sup> الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٩٥٠/٩.

<sup>٢٣</sup> السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٤.

<sup>٢٤</sup> السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ١٥٦/٤.



## الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين

### المبحث الأول: اسم الكتاب

اسم الكتاب هو المستدرك على الصحيحين. فقد سماه به جماعة من العلماء. منهم:

البيهقي (٤٥٩ هـ)<sup>٢٥</sup>، وابن عساكر (٥٧١ هـ)<sup>٢٦</sup>، وابن الجوزي (٥٩٧ هـ)<sup>٢٧</sup>، وابن الصلاح

(٦٤٣ هـ)<sup>٢٨</sup>، والنووي (٦٧٦ هـ)<sup>٢٩</sup>، وابن خلكان (٦٨١ هـ)<sup>٣٠</sup>، ومحب الدين الطبري (٦٩٤

هـ)<sup>٣١</sup>، والعلائي (٧٦١ هـ)<sup>٣٢</sup>، وابن الملقن (٨٠٤ هـ)<sup>٣٣</sup>، والبوصيري (٨٤٠ هـ)<sup>٣٤</sup>، وابن حجر

(٨٥٢ هـ)<sup>٣٥</sup>.

### المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب

سبب تصنيف الإمام الحاكم للمستدرك فهو بسببين: داخلي وخارجي.

<sup>٢٥</sup> أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١/٥٠، رقم: ١٢٣.

<sup>٢٦</sup> أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (بيروت: دار الكتب العربي)، ٢٢٨.

<sup>٢٧</sup> أبو الفرج ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢/٢٥٥، رقم: ١٦٥٤.

<sup>٢٨</sup> عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث (بيروت: دار الفكر المعاصر)، ٢٠.

<sup>٢٩</sup> أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ١/١٥٤.

<sup>٣٠</sup> ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان (بيروت: دار صادر)، ٤/٢٨٠.

<sup>٣١</sup> محب الدين الطبري، الرياض النضرة في مناقب العشرة (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١/٧٠.

<sup>٣٢</sup> صلاح الدين العلائي، إثارة الفوائد المجموعة (مكتبة العلوم والحكم)، ١/١٩٢.

<sup>٣٣</sup> سراج الدين عمر بن علي ابن ملقن، البدر المنير (الرياض: دار الهجرة)، ١/٢٧٥.

<sup>٣٤</sup> أحمد بن أبي بكر البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة (الرياض: دار الوطن للنشر)، ٨/٢٨٤.

<sup>٣٥</sup> أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، المعجم المفهرس (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٤٦، رقم: ٢٩.

السبب الداخلي فإنه يريد أن يدفع عن السنة بأن يرد بطلان زعم المبتدعين أن الأحاديث الصحيحة محدودة على ما في الصحيحين فلا يبلغ عشرة آلاف حديث بل حكموا بعدم صحة معظم الأخبار. قال الحاكم: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشتمون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أقل وأكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة".<sup>٣٦</sup>

والسبب الخارجي هو سؤال بعض الناس الحاكم أن يجمع الأحاديث رواتها بمثل رواية الشيخين، قال الحاكم: "وقد سألتني جملة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها".<sup>٣٧</sup>

### المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه

منهج الإمام الحاكم فيه:

١ - بدأ كتابه المستدرك بمقدمة يشتمل على: التهميد لله والصلاة لرسوله، قال: "

الحمد لله العزيز القهار، الصمد الجبار، العالم بالأسرار، الذي اصطفى سيد

البشر محمد بن عبد الله بنبوته ورسالته وصلوات الله عليه وآله أجمعين".<sup>٣٨</sup> ثم

<sup>٣٦</sup> أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين (القاهرة: دار التأصيل)، ٢١٣/١-٢١٤.

<sup>٣٧</sup> الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ٢١٤/١.

<sup>٣٨</sup> الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ٢١٤/١.

الكلام المقتصر عن اختصاص الأمة بالأسانيد، قال: "هذه الأسانيد المنقولة إلينا بنقل العدل عن العدل، وهي كرامة من الله لهذه الأمة خصهم بها دون سائر الأمم".<sup>٣٩</sup> وذكر سبب تأليفه للكتاب، قال: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها".<sup>٤٠</sup> وبيان عن منهجه فيه، قال: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة".<sup>٤١</sup>

٢- رتبته على الكتب والأبواب الفقهية؛ بدأ بكتاب الإيمان. وانتهى إلى كتاب الأهوال.

٣- خرج أحاديث بأسانيد رواتها ثقات يحتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وإن لم يكن ذلك فيخرج أحاديث صحيح الإسناد عنده.

٤- بيّن حكم الحديث عقبه بأن يقول صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما إذا كان رواته مثل رواية الشيخين كقوله في حديث أبي هريرة "وهذا الإسناد

<sup>٣٩</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١/٢١٤.

<sup>٤٠</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١/٢١٤.

<sup>٤١</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١/٢١٤.

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" <sup>٤٢</sup> ويقول صحيح الإسناد إذ لا

سبيل إلى إخرجه برواة الشيخين، كقوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" <sup>٤٣</sup>.

٥- سرد لكل حديث إسناده كاملاً، كقوله: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب،

ثنا حسن بن علي بن عفان، ثنا عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن عمارة

بن عمير، ومالك بن الحارث، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، قال:

«الاعتقاد في السنة، أحسن من الاجتهاد في البدعة». رواه الثوري، عن

الأعمش، عن مالك بن الحارث" <sup>٤٤</sup>.

٦- وإذا ساق حديث فيه زيادة الثقات فإنه حكمه بالصحة، كقوله: "فَأَمَّا الرِّيَاةُ

فِي أَوَّلِ التَّشْهَدِ بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ" <sup>٤٥</sup>.

<sup>٤٢</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ٤٠١/١، رقم: ٣٤٨.

<sup>٤٣</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ٤٠٣/١، رقم: ٣٥١.

<sup>٤٤</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ٤٠٥/١، رقم: ٣٥٦.

<sup>٤٥</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١٥٦/٢، رقم: ٩٩٨.

## المبحث الرابع: عناية العلماء به

اعتنى به العلماء تلخيصاً وتحقيقاً وتخریجاً ونقداً وتراجماً لرواته، منها:

١- "تلخيص المستدرک" للذهبي، وذكر تعقبه في أحكامه على الأحاديث، مطبوع

في ثمانية مجلدات بتحقيق عبد الله بن حمد اللحيّدان بالرياض طبعة دار

العاصمة، سنة ١٤١١هـ.

٢- تابعه ابن الملقن باختصار تلخيص الذهبي للمستدرک، فألف "مختصر استدرک

الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم".

٣- والعراقي له أمالي في المستدرک للحاكم، قد طبع باسم "المستخرج على

المستدرک للحاكم"، مطبوع في مجلد واحد بتحقيق محمد عبد المنعم رشاد

بالقاهرة طبعة مكتبة السنة، سنة ١٤١٠هـ.

٤- وذكره ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة

من أطراف العشرة"، وهو مطبوع في تسعة عشر مجلد بتحقيق مركز خدمة

السنة والسيرة بالمدينة، سنة ١٤١٥هـ.

٥- ترجم لرجاله المغلطي في "إكمال تهذيب الكمال"، وهو مطبوع في مجلد واحد

بتحقيق محمد عثمان طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ٢٠١١ م.

## المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

ولم يكن المستدرك للحاكم مما تكاثر الثناء عليه ولا العناية به. وربما سببه مما حصل من الحاكم من اتهام بالتشيع بل الرفض ومن وقوع تساهله في التصحيح. ولكن لا يخلو ذكره بين العلماء فآثنوا عليه، منها:

١- قال ابن الصلاح: "فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل

مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح

كثير".<sup>٤٦</sup>

٢- قال الذهبي ردًا فيما قاله أبو سعد الماليني أنه لم ير في المستدرك حديثًا على شرطهما: "بل

في (المستدرك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع

ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما

أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن

وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو

المائة يشهد القلب ببطلانها".<sup>٤٧</sup>

٣- وذكره العراقي ضمن منظومته باب الصحيح الزائد على الصحيحين، قال:<sup>٤٨</sup>

<sup>٤٦</sup> ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، ٢٠.

<sup>٤٧</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧/١٧٥.

<sup>٤٨</sup> أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث "الفية العراقي" (الرياض: مكتبة دار المنهاج)، ٩٥،

وَحُدُّ زِيَادَةِ الصَّحِيحِ إِذْ تُنْصُ ... صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخْصُّ

بِجَمْعِهِ نَحْوَ (ابْنِ حِبَّانَ) الرَّكِّي ... (وَابْنِ حُزَيْمَةَ) وَكَالْمُسْتَدْرَكِ

عَلَى تَسَاهُلٍ - وَقَالَ: مَا انْفَرَدَ ... بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ

بِعِلَّةٍ، وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا ... يَلِيْقُ

### الفصل الثالث: مفهوم كلام الحاكم "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"

يتمكن فهم مراد الحاكم بـ"صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما" بمعرفة شرط البخاري ومسلم أنفسهما. وليعلم أنهما ما صرحا بوضع الشرط الخاص، وإنما يعرف ذلك باستقراء العلماء صحيحيهما. وأما ما يعلم من تسميتهما للكتاب فإنهما أرادا إخراج حديث صحيح، فهو الصحيح المعروف من اتصال السند بنقل العدل الضابط سالم من العلة والشاذ. ثم إن الإمام البخاري اختار من الرواة في الطبقة الأولى التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة، وأما اختيار الإمام مسلم ما شاركت الطبقة الأولى من العدالة إلا أن رواته لم تلازم شيخه إلا مدة يسيرة.<sup>٤٩</sup>

والإمام الحاكم حاول أن يخرج الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين مما رآه على

شرط الشيخين أو أحدهما. فقد صرحه في مقدمة الكتاب:

<sup>٤٩</sup> أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٥٧.

وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها... وأنا أستعين الله على إخراج

أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما.<sup>٥٠</sup>

وقد قال الحاكم عقب الأحاديث مما ظنّه على شرطهما: صحيح على شرطهما، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم.

اختلف العلماء مراده (بمثلها) أهو أراد المثلية الحرفية أي أراد أعيان رواة الشيخين أو أحدهما، ذهب إليه ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن حجر. فلذلك قسم ابن حجر أحاديثه على ثلاثة أقسام، ففيه أحاديث صحيحة احتج الشيخان أو أحدهما، وفيه أحاديث أخرجاها في المتابعات والشواهد، وفيه أحاديث ليس على شرطهما أو أحدهما وإنما رآها صحيح الإسناد وهذه كثيرة.<sup>٥١</sup> ولكن البحوث المتقدمة والمعاصرة لا يقتضي إلى ذلك المراد على إطلاقه، فقد وجدوا فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة ومناكر.

ويمكن فهم مراد الحاكم هو المثلية المجازية أي أراد أوصاف رواة كرواة الشيخين أو أحدهما في رتبته، هذا ما ذهب إليه العراقي، قال: "فقول الحاكم بمثلها أي بمثل رواها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وفيه نظر".<sup>٥٢</sup>

<sup>٥٠</sup> الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١/٢١٤.

<sup>٥١</sup> أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية)، ٣١٤-

٣١٧.

<sup>٥٢</sup> أبو الفضل زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح (المدينة المنورة: المكتبة السلفية)، ٣٠.